المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي

لانا راوندي – فدائي | نوفمبر 2015

تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي

سلسلة: تقييم حالة

لانا راوندي – فدائي | نوفمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

التحولات الأولى	1
مستقبل مجهول	2
عوامل جديدة	4
معارك قديمة	6
المناخ الحالي	8
التطلّع إلى الأمام	10

مرّت العلاقات الروسيّة الإيرانيّة بفترات مدٍ وجزر غير منتظمة في الغالب. وبدراسة الفترة الممتدة منذ الثورة الإسلامية حتى الآن، يمكننا استخلاص عددٍ من الفترات تميز كلٌّ منها بسلسلةٍ من توجهاتٍ وتحالفات متنافسة شهدت حالات كرٍّ وفرّ تبعًا لتغيّر القوى الفاعلة الداخلية والخارجية. وهي كوكبة السياسات نفسها التي يمكن في سياقها قراءة حصيلة اتفاق فيينا النووي على صعيد مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية.

التحولات الأولى

جسّدت الثورة الإسلامية في الفترة 1978–1979 أوّل اختبارٍ حقيقي للعلاقات الثنائية في التاريخ الحديث؛ إذ أفضت إلى فتورٍ في العلاقات المتبادلة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية الوليدة، والتي كانت تتشارك في حدودها الشمالية مع الاتحاد السوفييتي وعاصمته موسكو. فنظرًا للهفة إيران على تصدير الثورة مباشرة، ربّما تولّد لدى الاتحاد السوفييتي دافعٌ كي ينأى بنفسه عن بلدٍ أعلن نفسه بأنّه "ليس شرقيًا أو غربيًا، بل جمهورية إسلامية". وكانت تحركات السياسة الخارجية السوفييتية استفزازية، وخصوصًا غزو أفغانستان عام 1979 والدعم المالي والتكنولوجي الممنوح للعراق أثناء حربه مع إيران أثناء الفترة 1980–1988.

ولم تبدأ العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في التحسّن إلا مع قرب نهاية الحرب العراقية الإيرانية؛ إذ عُقدت أولى الاجتماعات حول الروابط الاقتصادية والاتفاقيات التجارية بين عامَي 1986 و1988. وتوازى ذلك مع تنامي الخطاب الودّي بين البلدين، والذي استهلّه آية الله روح الله الخميني بتصريحٍ وجَّهه إلى ميخائيل غورباتشوف مُعربًا فيه علنًا عن أمله في حدوث تعاونٍ مستقبلي بين البلدين. وأسفر ذلك عن تحسنٍ ملحوظ وسريع في العلاقات بينهما، ليتوَّج بزيارة رئيس البرلمان الإيراني علي هاشمي رفسنجاني موسكو عام 1989، عندما جرى توقيع اتفاقٍ بعيد الأمد للتعاون الاقتصادي والفني بقيمة 10 مليارات دولار[1]. وكان هذا الاتفاق متعدد الأوجه؛ إذ تضمّن الموافقة على نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى الاتحاد السوفييتي مقابل تزويد إيران بمعداتٍ وسيارات سوفييتية الصنع، مع وضع تدابير مساعدة لبناء مجمعاتٍ زراعية وصناعية في إيران، وتعزيز التبادل التجاري

[1] Jahangir Karami, "Iran-Russia Relations: Expectations and Realities," *Iranian Quarterly*, Vol. 9, Nos. 3-4, (Fall 2010- Winter 2011).

وبناء خطٍ حديدي يصل تيجن بسيراخس ومشهد، فضلًا عن بنودٍ بخصوص التعاون في مجال التدريب وتطوير التكنولوجيا والثقافة والرياضة؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك أحكامٌ للتعاون في مجال الإذاعة والتلفزيون، والطب، ومكافحة الجراد، وبرامج أخرى[2].

وإثر تفكّك الاتحاد السوفييتي، تعمّقت العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران. فحين تخلّت روسيا عن نهجها السوفييتي واعتمدت نهجًا أكثر براغماتية في الشؤون الخارجية، لم تعد إيران تنظر إليها بوصفها خطرًا يهدد بالتحديد سلامة أراضيها. وحصل ذلك بالتحديد لأنّ روسيا كانت مشغولةً بمشاكلها الداخلية أولًا، وثانيًا لأنّه لم يعد للبلدين حدود مشتركة. ولذلك، بدا أنّ بناء علاقاتٍ جيدة أمرٌ محفوف بمخاطر أقلّ إلى حدٍ ما، وعليه، من السهل صقلها. وازدادت وتيرة اللقاءات بين المسؤولين الحكوميين لكلا البلدين. وأصبح لكلّ بلدٍ وجودٌ اقتصادي قويّ في أسواق الآخر. وواصل الأمن والقضايا الجيوسياسية القيام بدورٍ مهمّ في العلاقات الرسمية، لكن ضمن مسارٍ تعاوني أكبر. فمن دون المساحات الشاسعة من "المناطق العازلة" للاتحاد السوفييتي ودون نفوذه أيضًا، وجدت روسيا نفسها في حاجةٍ إلى حلفاء يساعدونها في حفظ الاستقرار على طول حدودها.

وكانت إيران قادرةً، إلى حدٍ ما، على أداء هذا الدور؛ إذ واصلت بسط نفوذها على الدول المجاورة على الرغم من عزلتها الدولية. واستمر ذلك في العقد التالي. وعلى الرغم من أنّ إيران وروسيا تورّطتا في نوعٍ من التنافس الجيوسياسي طيلة تسعينيات القرن الماضي، وخصوصًا في آسيا الوسطى، فإنّ ذلك لم يعرقل تعاونهما، لا سيما عند مواجهتهما تهديدات خارجية.

مستقبل مجهول

على الرغم من ظهور توقعاتٍ بتكثيفها في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي، تطورت العلاقات على نحوٍ غير متكافئ طيلة السنوات الثلاث والعشرين التالية؛ فبينما كان التوافق المتبادل حليف بعض القضايا، أدّت قضايا أخرى وأكثر عددًا إلى الخلاف. وتُعدّ بروتوكولات "غور تشيرنوميردن" خير مثالٍ على العلاقات المتعثرة؛

[2] M.R. Arunova, "The Islamic Revolution and Russo-Iranian Relations," *The East and Modernity*, №. 21, 2004, p. 178.

فبموجب هذه الاتفاقيات، قررت روسيا إنهاء تعاونها العسكري والتكنولوجي مع إيران بحلول عام 2000. كما تراجعت في عام 1998 وبضغطٍ من واشنطن، عن اتفاقيتها مع إيران لتزويدها بمفاعلٍ نووي بحثي[3]. وأمّا على الجانب الإيراني، فقد اعترض مجلس صيانة الدستور في تموز / يوليو 1999 على مبادرةٍ مشتركة بين هيئات تطبيق القانون في البلدين، على الرغم من موافقة البرلمان المسبقة عليها[4]. وكان هذا التقلب البادي للعيان في العلاقات مدفوعًا بباقةٍ معقدة من العوامل الداخلية والخارجية والدولية والإقليمية قادت روسيا وإيران في اتجاهين مختلفين. لكن، أسهم التقارب في المصالح في تغيير العلاقات نحو الأفضل.

وأتاح ظهور المقاومة المسلحة للحركات الانفصالية الإثنية في التسعينيات، مصالح موحّدة لكلا البلدين. ونفّذ البَلدان، في الوقت نفسه، دورةً متزامنة من اقتصاد "العلاج بالصدمة"، والذي زاد التوترات الاجتماعية. وشهد التعاون تراجعًا في دعم إيران الانفصاليين الشيشان خلال الحرب الشيشانية الأولى والثانية في شمال القوقاز، والضغط لتليين موقف الدول المعادية لروسيا في أنحاء الشرق الأوسط والأدنى. وأدّى دور إيران بوصفها وسيطًا في الحرب الأهلية الطاجيكية في التسعينيات، إلى ترسيخ إعادة تجديد العلاقات[5].

وكانت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى موسكو في آذار / مارس 2001، العلامة الفارقة التالية في العلاقات الروسيّة الإيرانيّة. وأسفرت عن توقيع اتفاقية حددت بالتفصيل أسس التعاون والعلاقات المتبادلة بين البلدين. وعُدّت تلك الاتفاقية التي حملت عنوان "اتفاقية أسس العلاقات المتبادلة ومبادئ التعاون"، ودخلت حيّز التنفيذ في 5 نيسان / أبريل 2002، واحدةً من عدة وثائق مهمة عمدت إلى توسيع الروابط بين البلدين بدءًا بالاقتصاد ومرورًا بالتدريب وانتهاءً بالرياضة. وجرت قبل التوقيع وعقبه سلسلةُ لقاءاتٍ ثنائية بين الرئيسين بوتين وخاتمي؛ كان أوّلها في "القمة الألفية" (نيويورك،

[3] Trofimov A., "An Analysis of Views on the Governance of Iran and Russian Perspectives in the Region," *Institute for the Study of Israel and the Middle East*, April 10, 2003, at: http://www.iimes.ru/rus/stat/2003/10-04-03.htm

[4] K. Kazeev, "Oversight Council Rejects Draft Law," *ITAR-TASS*, CK956, 1999, p.08.

[5] Arunova.

أيلول/سبتمبر 2000)، ثم في قمة قزوين في تركمانستان (نيسان/أبريل 2002)، ومرةً أخرى أثناء قمة منظمة التعاون الإسلامي في ماليزيا (تشرين الأول/أكتوبر 2003)[6].

عوامل جديدة

بلغت هذه الفترة المثمرة نهايتها في الفترة الواقعة بين 2002 و2005 عندما شهدت العلاقات الروسيّة الإيرانيّة عراقيل، نتيجةً لقلق الغربيين من البرنامج النووي الإيراني. فقد واجه التعاون الروسي مع إيران مزيدًا من موجات الانتقاد، كما ازدادت العلاقات بين البلدين سوءًا عقب انتخاب محمد أحمدي نجاد رئيسًا لإيران عام 2005.

وأثارت سياسات نجاد وخطبه ردّات أفعالٍ سلبية متزايدة في الغرب. وتجددت محاولات الضغط على روسيا لاتخاذ موقفٍ أشدّ تجاه إيران. وشخَّص سعيد شريعتي، وهو أحد أهمّ المفكرين السياسيين في إيران، الأوضاع في أواخر عام 2006 كالتالي: "لا يمكن لروسيا وحدها أن تعارض الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولهذا فهي في حاجةٍ إلى بناء أواصر طيبة مع إيران كي تشكّلا معًا جبهةً موحدة ضد الأميركيين. ولكن لا يمكن لروسيا أن تُلوِّح بالورقة الإيرانية إلا إلى حدٍ معيّن. والبعض هنا يرى أنّه إذا استخدم الغرب إيران ورقة مساومة فعندئذ قد تغيّر روسيا موقفها تجاه بلدنا. وأنا أعتقد أنّ ذلك ما سيحدث لأنّ العلاقات مع الولايات المتحدة أهمّ بالنسبة إلى روسيا من العلاقات مع إيران"[7].

وعلى الرغم من الضغوط، أحبطت روسيا محاولاتٍ أميركيةً لفرض عقوباتٍ قاسية على إيران لبعض الوقت. أمّا التحوّل، فتصرّ مصادر روسية على أنّه نتج من فشل إيران اللاحق في اتخاذ خطواتٍ مهمة تُظهر استعدادها لمواصلة الحوار مع المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي؛ ففي حين كانت روسيا تُطمئن زملاءها الغربيين بخصوص الجوانب غير المعلنة لبرنامج إيران النووي، كانت طهران تعمل سرًا على بناء المنشأة النووية في

---

[6] Ibid., p. 179; Nikolay Kozhanov, "Russia's Relations with Iran: Dialog without Commitments," *The Washington Institute for Near East Policy*, 2012, p. 2-5.

[7] Interview with Said Shariati, member of the political commission of the "Masharekyat" political party, conducted by Nikita Filin in Tehran, 27/12/2006, Published in "The Social-historic Development of the Islamic Republic of Iran (1979-2008): Factors of Stability in State Power," *Appendix 1*, Moscow: 2012, p. 244.

فوردو. وأحبط الإيرانيون أكثر من مرة، صفقةً وشيكة كانت روسيا ستزوّد إيران من خلالها باليورانيوم المخصب. وربما دفعت هذه العوامل أخيرًا روسيا في عام 2010 إلى تأييد قرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي يفرض عقوباتٍ على طهران، وإلى رفض تزويدها بمنظومات الصواريخ المضادة للطيران إس 300، على الرغم من أنّها سلاحٌ دفاعي لا تشمله العقوبات رسميًا. وهكذا، عجَّت وسائل الإعلام العالمية بتكهناتٍ عن دوافع رفض موسكو الوفاء بعقدها. وادّعى أحد المصادر أنّ الحكومة الروسيّة اتخذت القرار بطلبٍ شخصي من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي وعد في المقابل بإيقاف تزويد جورجيا بأسلحةٍ إسرائيلية. ولكن يذهب مراقبون آخرون إلى أنّ روسيا والولايات المتحدة عقدتا اتفاقًا ضمنيًا وعدت واشنطن بموجبه بعدم التدخّل في انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية مقابل رفض الأخيرة بيع طهران النظام المضاد للطيران[8].

وكان التخلّي عن خطة تشكيل اتحادٍ للغاز الطبيعي بين إيران وروسيا وقطر جرّاء ضغوطٍ خارجية، تأكيدًا للعلاقات غير المستقرة؛ فقد اتفقت هذه الدول المصدِّرة للغاز في اجتماعٍ عقدته في نيسان / أبريل 2007 على خطةٍ لتنسيق سياسات التصدير. وكان ذلك بدايةً لِما كان من الممكن أن يغدو تعاونًا متزايدًا. وقد تلاه بالفعل اجتماعٌ آخر في تشرين الثاني / نوفمبر 2008 في موسكو أعلنت الدول الثلاث في نهايته عن إقامة مشروعٍ مشترك لاستخراج الغاز الطبيعي في إيران وتسييله في قطر بغية تصديره إلى الأسواق العالمية. ولكن، حُكم على هذه الصفقة بألّا ترى النور، بعدما اتخذ الكونغرس الأميركي قرارًا هدّد بموجبه باتخاذ إجراءاتٍ قانونية ضد أيّ دولةٍ تسعى إلى تشكيل اتحادٍ دولي للغاز الطبيعي على غرار منظمة الأوبك. وتمثّلت إحدى نتائج ذلك بتواصل "حرب الغاز" بين روسيا وشركائها في النقل والمستهلكين، بينما ظلّت إيران – والتي تحتل المرتبة الثانية عالميًا بعد روسيا من حيث احتياطي الغاز (16%) – محرومةً من إمكانية تصدير مواردها من الغاز الطبيعي.

واليوم، ثمة أمرٌ ساعد جزئيًا في إبقاء العلاقات باردة بين البلدين، وهو أنّ روسيا تحصل على بعض المنافع من العزلة الاقتصادية والسياسية الجزئية لإيران؛ فعلى الرغم من التأثير السلبي للعقوبات في العلاقات الاقتصادية

[8] تتحدث تقارير إعلامية حاليًا، في ظل تردّي العلاقات الأميركية الروسية وقرب رفع العقوبات عن إيران، عن وجود خططٍ للمضيّ قدمًا في بيع منظومة إس 300، ولكننا لا نعرف مدى صحة تلك التقارير وفاعليتها السياسية، وإلى أيّ مدى ستتحرك بلدان أخرى لعرقلة هذه الصفقة، إذا كان يجري النظر فيها بجدية.

والتجارية بين البلدين، قلّص غياب جميع الشركات الغربية فعليًا من السوق الإيرانية حدّة المنافسة بالنسبة إلى الشركات الروسيّة بدرجةٍ كبيرة. ومن بين الشركات الروسية العاملة في إيران بعد عام 2010، شركة OJSC للآلات وإنتاج الطاقة، وشركة كاماز، ومجموعة GAZ وغيرها[9]. ولكن، على الرغم من الوضع المعقّد للرضوخ الروسي لفرض عقوباتٍ على إيران، اعتمدت موسكو وطهران مواقفَ مشتركة في عددٍ من القضايا الإقليمية في عام 2012، كان أهمّها على الإطلاق سعي كليهما للحفاظ على السلام والاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية السابقة والقوقاز وأفغانستان.

معارك قديمة

لقد تدهورت العلاقات منذ عامَي 2008/2007، لكنّها لم تنهَر. وواصلت سلسلة من الاتفاقات والاختلافات جرّاء ضغوطٍ داخلية وخارجية في توجيه دفة العلاقات بين روسيا وإيران؛ فعلى سبيل المثال، لم تدِن إيران علانيةً أيًا من طرفَي الحرب الروسية الجورجية التي جرت في آب / أغسطس 2008. كما تمثّلت إحدى العقبات الرئيسة في العلاقات الروسيّة الإيرانية بتحديد الوضع القانوني لبحر قزوين؛ فقبل عام 2000، اتخذت روسيا وإيران الموقف نفسه تقريبًا إزاء هذه المسألة استنادًا إلى مبدأ وقوع جميع الموارد البحرية تحت ملكيةٍ مشتركة للدول المطلّة على بحر قزوين. لكن موسكو عدّلت نهجها لاحقًا لمصلحة تقسيم بحر قزوين إلى قطاعاتٍ وطنية، وهو ما عارضته إيران. ولم تقتصر قضية قزوين على نزاعاتٍ متعلقة بالسيادة الإقليمية فحسب، بل تضمنت أيضًا نسقًا كاملًا من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية[10]، منها استخراج المعادن والموارد البيولوجية، ومدّ أنابيب النفط والغاز، ومنع الغير من التدخّل في المنطقة، حتى عسكريًا. واستمر تحديد الوضع القانوني النهائي لبحر قزوين وموارده في التأثير في تطوّر العلاقات الروسية الإيرانية إلى أن اتفق رؤساء الدول الخمس المطلّة عليه في 29 أيلول / سبتمبر 2014 على مبادئ أساسية لتقسيمه؛ منها أنّ السيادة الوطنية

---

[9] Nikolay A. Kozhanov, "Russian-Iranian Economic Relations: Opportunities and Challenges," *The Maghreb Review*, Vol. 37, No. 3 – 4, 2012, p. 230.

[10] مقابلةٌ أجراها نيكيتا فيلين مع دكتور العلاقات الدولية حميد رضا شيرزاد في 24 كانون الأول/ديسمبر 2006 في طهران، انظر:
"The Social-historic Development of the Islamic Republic of Iran (1979-2008): Factors of Stability in State Power," *Appendix 2*, (Moscow, 2012), p. 273.

لكلّ بلدٍ تمتد إلى مسافة 15 ميلًا بحريًا من الشاطئ، كما يحصل كلّ بلدٍ على الحقوق الحصرية لاستغلال الموارد الطبيعية ضمن مسافةٍ تمتد إلى 10 أميال بحرية إضافية. وما تبقّى من بحر قزوين فهو للاستخدام المشترك. وهكذا يبدو أنّه جرى التغلّب من حيث المبدأ، على الأقل، على إحدى العقبات الرئيسة التي تقف حائلًا أمام التوصّل إلى اتفاق.

في تموز / يوليو 2005، حازت إيران صفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون. وكان العامل الحاسم في ذلك هو دعم روسيا الكامل ترشّح إيران لهذه الصفة. ولكن، لا يزال الهدف الرئيس لإيران هو الحصول على عضويةٍ كاملة في المنظمة. وقد حاولت ذلك في قمة يكاترينبرغ في حزيران / يونيو 2009 عندما كانت روسيا ترأس المنظمة، بيد أنّها فشلت في نهاية المطاف. ويرجّح أنّ ذلك كان نتيجة للوضع غير المستقر والتظاهرات الجماهيرية في إيران في أعقاب نزاع جرى بخصوص إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد.

ولكن، لم يقتصر سبب زعزعة استقرار العلاقات على المجريات السياسية، بل امتد أيضًا ليشمل الرؤى؛ فزيارة أحمدي نجاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون في يكاترينبرغ، والتي صَوّرتها وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية على أنّها مؤشرٌ على دعم أعضاء المنظمة له (وخصوصًا روسيا)، أثارت موجةً من الانتقادات لموسكو من المعارضة الإيرانية التي أخذت تنشر إشاعاتٍ بأنّ روسيا ساعدت أجهزة الاستخبارات الإيرانية في قمع احتجاجات المعارضة في صيف 2009 وخريفه، ما شوّه صورة روسيا في صفوف شريحةٍ معيّنة من الطبقة الوسطى الإيرانية والمثقفين، وعلى جبهةٍ أخرى، عقَّد العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي الواقع، فإنّ الصورة السلبية لروسيا موجودةٌ في المجتمع الإيراني منذ أمدٍ بعيد، حتى إنّ البعض يذهب إلى أنّ هذه الصورة تعود إلى عدة قرونٍ خلَت. وكان تغيّر هذا الموقف السلبي التاريخي للشعب الإيراني تجاه روسيا أدنى بكثير من تغيّر سياسة الحكومة الإيرانية بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي.

ويمارس الرأي العام ضغطًا بالفعل، وإن بصورة غير مباشرة، هذا إذا جرى الاهتمام به فعليًا، على قرارات السياسة الخارجية الإيرانية المتعلقة بروسيا؛ فوفقًا للباحث الإيراني حميد شيرزاد، ينبع الرأي العام البائس من قضيتين رئيستين: "لدى الشعب الإيراني موقفٌ سلبي بشكلٍ عام إزاء روسيا لسببين هما أخطاء سياسة ستالين

في أذربيجان الإيرانية، وسياسة الاتحاد السوفييتي خارج إيران، والتي ينظر الإيرانيون إليها بصورةٍ سلبية أيضًا"[11]. ومن المثير للاهتمام أنّ بعض الإيرانيين نوّهوا في مقابلاتٍ غير رسمية إلى تركيز التعليم في إيران على فترة القاجاريين التي أُجبرت إيران فيها على التخلّي عن أراضٍ لها لمصلحة روسيا بعد خسارة حربين كبيرتين ضدّها، وذلك كمصدرٍ للبغضاء تجاه جارتهم الشمالية.

ومع ذلك، هناك روابط ثقافية قوية بين موسكو وطهران؛ فغالبًا ما تُعقد أمسياتٌ شعرية فارسية ومهرجانات سينمائية إيرانية وغيرها من الفعاليات الثقافية في موسكو، حيث يوجد مركزٌ ثقافي إيراني نشط، وكذلك في مدنٍ روسية أخرى. في حين أنّ الفعاليات الروسية التي تجري في إيران أقلّ عددًا (ليس هناك حتى الآن مركزٌ ثقافي روسي في طهران، حيث تقع مسؤولية ذلك على عاتق السفارة الروسية). أبدى كثيرٌ من الإيرانيين اهتمامًا شديدًا بالثقافة الروسية، على الرغم من وجود هواجس سياسية. وإذا نظرنا إلى رفوف معظم مكتبات طهران، فسنعثر على مختاراتٍ كبيرة من الأدب الروسي مترجمة إلى الفارسية. ومن الجدير بالذكر أيضًا أنّ خمسة مخرجين إيرانيين طموحين سُجِّلوا هذا العام في معهد غيراسيموف الحكومي الروسي للسينما في إطار برنامجٍ للتبادل الثقافي افتُتح حديثًا.

المناخ الحالي

لقد تضاعف الحوار والتواصل السياسي بين موسكو وطهران في السنوات الأخيرة. ويعود ذلك على الأرجح إلى إعادة انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين الذي كان لديه دائمًا رؤية أكثر تشجيعًا إلى حدٍ ما تجاه إيران من الرئيس السابق ميدفيدف، فضلًا عن تسارع تدهور العلاقات الأميركية الروسية. وبالمقارنة مع عامَي 2010 و2011 اللذَين شهدا التدهور الأكثر جسامةً في العلاقات الروسيّة الإيرانية منذ مطلع القرن الحالي، تميّز العامان 2012 و2013 بزياراتٍ متبادلة عديدة لمسؤولين روس وإيرانيين؛ ففي هذه الفترة، زار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إيران للمرة الأولى منذ أربع سنوات، كما زارها وزير الداخلية الروسي في شباط / فبراير 2012. وفي زيارة عملٍ إلى إيران

[11] Mamedova, "Russia and Iran at the End of the First Decade of the 21st Century: Contradictions and Mutual Interests," *Institute of the Near East*, 12/03/2012, at: http://www.iimes.ru/rus/stat/2012/21-03-12.htm.

في كانون الثاني / يناير 2013، وقَّع وزير الداخلية الروسي فلاديمير كولوكولتسيف اتفاقية "تحالفٍ قانوني" بين وزيري الداخلية في روسيا وإيران. وهي أوّل اتفاقيةٍ تحدد أشكال التعاون وطرقه في مكافحة الجريمة. وقد جرت أيضًا عدة زياراتٍ متبادلة على مستوى وزيرَي الخارجية ونوّابهما.

ومع ذلك، تراجعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الآونة الأخيرة في ظل أوقاتٍ عصيبة. فقد حصل انخفاضٌ كبير في حجم التجارة الثنائية بينهما قياسًا لعام 2011 حين بلغت قيمته 3.75 مليار دولار. ويعود ذلك إلى حدٍ بعيد إلى العقوبات المفروضة على إيران[12]. ففي عام 2014، بلغت قيمة التجارة الإجمالية بين البلدين 1.7 مليار دولار فقط وفقًا لبيانات البنك الدولي. ولا يزال طرد إيران من "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك" في عام 2012 يشكّل عائقًا جديًا أمام البنوك الروسيّة للعمل في إيران. ولم تثمر المباحثات الأخيرة بين كبرى الشركات الروسية ومسؤولين إيرانيين حول باقةٍ متنوعة من المشاريع، سوى نتائج هزيلة. فبعد سنتين من المفاوضات، رفضت شركة غازبروم – نفط Gazprom Neft تطوير حقل آزار النفطي. ويعود ذلك على الأرجح إلى خوف بعض الجهات العامة والخاصة في روسيا، والتي لديها رهنٌ مالي في الغرب، من التعرّض للانتقام من مواصلة عملياتها في إيران. ولكن الآن، وفي ظل خضوع غازبروم – نفط نفسها وغيرها من الشركات الروسية للعقوبات، قد تختفي أيّ وصمة في تطوير الروابط التجارية مع إيران، ويمكن للعلاقات أن تمضي قدمًا نحو الأمام على هذا الصعيد.

وعلى الرغم من كلّ ذلك، برز انطلاقًا من عام 2012 عددٌ من الاتجاهات الإيجابية في الروابط الاقتصادية والتجارية بين روسيا وإيران؛ ففي النصف الأول من ذلك العام، صدّرت إيران بضائع بقيمة 203.5 ملايين دولار إلى روسيا بزيادةٍ قدرها 9.3% عنها في الفترة نفسها من عام 2011[13]. وأثناء الفترة 21 آذار / مارس – 21 آب / أغسطس 2012، صدَّرت إيران، وفقًا لسجلات إدارة الجمارك، أكثر من 267 طنًا من الإسمنت من مختلف الأنواع إلى روسيا بقيمةٍ تفوق 20 مليون دولار (بلغت القيمة الإجمالية للإسمنت المصدّر إلى روسيا 6 ملايين دولار فقط في السنة المالية الإيرانية 21 آذار/مارس 2011–20 آذار/مارس 2012). وأتاح غياب المنافسة الغربية فرصًا جديدة

[12] Ministry of Economic Development of the Russian Federation, at: http://www.ved.gov.ru/articles/1197

[13] Ibid.

للشركات الروسية. وحصلت أيضًا زيادةٌ كبيرة في صادرات المنتجات الكيماوية الروسية إلى إيران، لا سيّما المواد المحفّزة للمنتجات البترولية والبتروكيماوية. وكانت تلك المنتجات قد صُدِّرت لأول مرة في النصف الأول من عام 2012 وبقيمة 4.35 ملايين دولار، إذ أسهم معرض "التكنولوجيا الروسية المتقدمة" الذي أُقيم في شباط / فبراير 2012 في طهران بمشاركة البعثة التجارية الروسية في إيران، في إقامة اتصالاتٍ أولية بين المنتجين الروس للمواد المحفزة والمستهلكين الإيرانيين[14]. وبالنظر إلى هذه الأرقام، ثمّة احتمالٌ كبير لتطوير العلاقات الاقتصادية الروسية الإيرانية. وللاتصالات التي جرت على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أهمية خاصة؛ فعلى سبيل المثال، تعدّ الشركات الروسية من استراخان وستافروبول وكراسنودار كراي وجمهورية تتارستان، والتي تفتقر إلى اتصالاتٍ وثيقة مع الشركات الغربية، إيران سوقًا ملائمة ومربحة لبضائعها. ولكن يصعب الحكم على درجة التعاون على هذا المستوى نظرًا لنقص المعلومات الرسمية.

وبدأت العلاقات الروسية الإيرانية تتّخذ شكلًا جديدًا مع انتخاب الرئيس حسن روحاني عام 2013؛ ففي 13 أيلول / سبتمبر 2013، التقى رئيسَا البلدين في بيشكك، وأعربَا عن عزمهما على تعزيز العلاقات الثنائية. وأجرى البَلدان في مطلع عام 2014 مباحثاتٍ لتصدير النفط الإيراني إلى روسيا مقابل استيراد بضائع كان من المتوقّع أن تصل قيمتها إلى 20 مليار دولار. علاوةً على ذلك، فإنّ تشديد العقوبات الغربية على روسيا في ظل الأوضاع العسكرية والسياسية المتدهورة في أوكرانيا، يدفع روسيا باتجاه إيران ويمكن أن يفضي إلى تعزيز العلاقات بينهما، ومنه في ميدان التعاون العسكري. وبالفعل، فقد زار وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف موسكو أكثر من مرة في العامين المنصرمين، وآخرها في آب / أغسطس 2015.

التطلّع إلى الأمام

للعلاقات الروسية الإيرانية تاريخٌ طويل يتضمن حلقاتٍ من التعاون والتنافر. فالتغيرات المتكررة في الأولويات الإستراتيجية قرّبت البلدين من بعضهما أحيانًا، ودفعتهما أحيانًا أخرى بعيدًا عن بعضهما. وينبغي أن تشكّل العوامل المبينة هنا، إضافةً إلى الشروط المسبقة للحوار السياسي والاقتصادي، أرضيةً صلبة لإقامة تعاونٍ

[14] Kozhanov, pp. 215 – 246.

وثيق في السنوات المقبلة. ومع ذلك، فإنّ التفاعل المتبادل بين العوامل الداخلية والخارجية يمكن أن يخضع قريبًا لتحوّلٍ نوعي آخر. فبالنظر إلى العقوبات المفروضة على روسيا والانفراج النسبي في العلاقات الأميركية الإيرانية، فإنّ سؤال شريعتي الذي طرحه قبل عقدٍ من الزمن عن احتمال تخلّي روسيا عن إيران بضغطٍ من الغرب، يمكن أن ينقلب رأسًا على عقب ليصبح عندئذ: إذا ما استخدم الغرب روسيا ورقة مساومة مع إيران، فهل ستغدو العلاقات مع الولايات المتحدة أهمّ لإيران منها مع روسيا؟

والجواب عن ذلك قد تقرره تداعيات اتفاق 14 تموز / يوليو 2015 الموقّع في فيينا، في المدى القريب على الأقل. فالاتفاقية تبشّر بنقلةٍ نوعية في العلاقات الإيرانية الروسية، إن لم يكن على صعيد الشبكة السياسية العالمية؛ فعقب عشر سنواتٍ من المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، وقّعت إيران ومجموعة 5+1 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن: الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، إضافةً إلى ألمانيا) اتفاقًا بشأن البرنامج النووي الإيراني. وتفاصيل "خطة العمل الشاملة المشتركة" معروفة جيدًا، إذ يستدعي الاتفاق الشفافية وفرض قيودٍ على الأنشطة النووية الإيرانية على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة مقابل رفع بعض العقوبات تدريجيًا. وما لم يُسلَّط الضوء عليه حتى الآن هو أثر هذا الاتفاق في الوشائج الإيرانية الروسية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولتحديد مستقبل العلاقات الروسية الإيرانية، يجب أولًا تحديد المساهمة الروسية في المفاوضات ودوافعها. وبالنظر إلى أنّ كثيرًا من المراقبين يرى أنّ للاتفاق انعكاساتٍ سلبية كبيرة على روسيا، يبقى السؤال هو: هل عملت موسكو بفاعليةٍ على تسهيل الوصول إلى الاتفاق؟

والجواب هو نعم؛ إذ أسهمت الاقتراحات الروسية إسهامًا كبيرًا في تحديد الشكل النهائي للاتفاق الموقَّع. وأصابت المفاوضات نجاحًا عبر "مفهوم التدرج والمعاملة بالمثل" الذي طرحه دبلوماسيون روس؛ بحيث كانت كلّ خطوةٍ تخطوها إيران باتجاه الامتثال ترافقها خطوةٌ مقابلة من مجموعة 5+1 والأمم المتحدة في تخفيف العقوبات.

إنّ إمعان النظر في الاتفاق يكشف أنّ فكّ القيود عن الاقتصاد الإيراني قد يجلب منافع لروسيا. وعلى صعيد الأمن العالمي، فإنّ كثيرًا ممّا يَعِد به الاتفاق من مزايا بالنسبة إلى بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية ينطبق أيضًا على روسيا؛ إذ يمكن لإيران أن تنضمّ إلى تحالف البلدان الغربية في محاربة التهديدات الإرهابية في

الشرق الأوسط والأدنى. فأثر حجب هذه الإمكانية كان واضحًا بشدة في السنوات الأخيرة مع انتشار الفوضى بقيادة تنظيم داعش، فضلًا عن الصراع السنّي الشيعي المندلع في سورية واليمن والعراق وبلدانٍ أخرى. وكانت لإيران اليد الطولى في إنقاذ بغداد من مقاتلي داعش، قبل أن تساعد في استقرار الوضع في العاصمة. وباختصار، سيزداد دور طهران في الشؤون العالمية. وعلى الرغم من أنّ ذلك قد لا يتوافق مع رغبات كلّ الدول، فتعزيز دور إيران يمكن أن يساعد في حلّ مشاكل كبيرة في المنطقة.

ولا يمكن لروسيا ولا للغرب عدم الاكتراث للأثر المحتمل لهذا الاتفاق في السياسات الإيرانية الداخلية؛ فبغضّ النظر عن أيّ طرفٍ يُنسب له الفضل في التوصل إلى الاتفاق – وهو بالتأكيد يُنسب لأطراف الاتفاق قاطبةً وكذلك للإدارات السابقة التي مهّدت عثراتها وتعنّتها الطريق لمسارٍ جديد – فهو سيسجّل داخليًا على أنّه انتصار للعناصر الليبرالية في الحكومة الإيرانية، والتي حققت ما عجزت عنه الحكومات السابقة. وينبغي أن تشدّ الثمار التي يمكن أن تجلبها التسوية، من تعزيزٍ للاقتصاد والانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها، من أزر الحركة الإصلاحية.

ولكن الانتقادات التي وُجهت في الداخل الروسي للدعم الممنوح إلى الاتفاق، ركّزت على تداعياته الاقتصادية السلبية المحتملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أنّ زيادة صادرات النفط والغاز من إيران إلى الأسواق الدولية يمكنها بالتأكيد خفض الأسعار – ما يشكّل خطرًا جسيمًا على الاقتصاد الروسي المعتمد على هذه الموارد – ستخلق الصادرات أيضًا فرصًا جديدة يُحتمل أن تفوق المخاطر.

وبإمكان كثيرٍ من الشركات الروسية الكبرى، مثل غازبروم – نفط ولوكويل وتات – نفط، التي أُبعدت بسبب العقوبات، العودة الآن إلى السوق الإيرانية. كما يتيح اتفاق فيينا لإيران تطوير برنامج تخصيب اليورانيوم على نطاقٍ محدود (تحت أعين الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، ما يفتح آفاقًا عريضة لمشاريع نووية سلمية وواسعة النطاق بين موسكو وطهران.

واقتُرحت أيضًا مشاريع مشتركة في مجال الطيران وأبحاث الفضاء؛ إطلاق الأقمار الصناعية، وبرامج بحثية، وأنظمة الملاحة الفضائية. وأعلنت السكك الحديدية الروسية استعدادها الفوري لتحويل السكك الحديدية الإيرانية

وجعلها تعمل بالطاقة الكهربائية. وقد شَرَعت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية في مباحثاتٍ لتوسيع سلة السلع التجارية المتبادلة بين البلدين، وربما شريطة شراء إيران لها بالروبل. كما تُجري وزارة الصناعة والتجارة الروسية حاليًا مفاوضاتٍ لإقامة مشروعٍ مشترك لإنتاج السيارات ومعدات بناء الطرق.

لذلك، وفي حين يمثّل انخفاض أسعار النفط وأثره في سعر صرف الروبل، مصدر قلقٍ كبير ويثير شكوكًا بشأن الحكمة من وراء تأييد الكرملين الاتفاق النووي، لا بد من الإشارة إلى أنّ تصدير النفط الإيراني الإضافي لن يحدث قبل مطلع عام 2016 بعد تحقق الوكالة الذرية من امتثال إيران للاتفاق. أضف إلى ذلك أنّ السنوات الطويلة من العقوبات قد جعلت البنية التحتية لاستثمار النفط في إيران في حاجةٍ ماسة إلى الإصلاح والتحديث، ما يستدعي قدرًا غير ضئيل من الخبرة ورأس المال. ولذلك، ثمة عددٌ من العوامل يعيق الوقع المفاجئ للصادرات الإيرانية على الأسواق، إذ من المزمع ألّا يجري رفع العقوبات على قطاع الطاقة إلا في نهاية عام 2015 ولن يتمّ الإفراج عن أموال إيران على الفور. وهذا يعني أنّ التكنولوجيا الغربية والأميركية التي هي في أمسّ الحاجة إليها، لا يمكن الحصول عليها وتطبيقها بسرعة.

وتُعدّ البنية التحتية لحفر الغاز وضخّه في إيران، في حالة أشدّ بؤسًا. وروسيا، بخبرتها الواسعة في استغلال الغاز الطبيعي وبناء خطوط الأنابيب والنقل، على أتمّ الاستعداد للمشاركة في مشاريع واسعة النطاق للغاز على الأراضي الإيرانية.

وأخيرًا، لا تقتصر الفرص على الشركات الضخمة الحكومية؛ فإيران ما بعد العقوبات ستغدو شديدة الجاذبية لرجال الأعمال في العالم. وكان وجود رجال أعمالٍ روس بين الزوار الأثرياء الذين جالوا في سوق طهران للأوراق المالية في الأشهر الأخيرة، جليًّا.